العلاقات المدنية العسكرية: دراسة في الأطر النظرية (مصر أنموذجا)

أمحمد رفيق غراب
أستاذ مساعد (أ)، جامعة الجزائر3
باحث دكتوراه، جامعة الجزائر3
Gherab123@live. com

ملخص:

إهتمت الدراسة بأهم النظريات التي اعتمدها الباحثون في الدراسات السياسية، لتحليل العلاقات المدنية العسكرية. خاصة في الدول النامية التي مازالت مسرحا حافلا بتدخل الجيش في السياسة. فقد تم الإعتماد على هذه المقاربات لدراسة هذا الموضوع، والتي تعتبر الأكثر تفسيرا لظاهرة لجوء الجيش للعنف للوصول إلى السلطة، التي هي ظاهرة ملازمة للأنظمة الأوتوقراطية. وتم إتخاذ الحالة المصرية كنموذج، من أجل الوقوف على أهم الإشكالات التي تعترض الطريق الطبيعي لعمل الجيش، ومحاولة استجلاء أهم الدوافع والمحفزات التي تجعل الجيش يتدخل. ولذلك جاءت المشكلة البحثية للدراسة كما يلي: لماذا يتدخل العسكر في السياسة؟ فتكون فرضيات الدراسة كما يلي: كلما زاد ضعف المدنيين زادت ميول العسكر للتدخل سياسيا، كلما زادت تهديدات مصالح الضباط زادت ميولاتهم لاستعمال العنف. خلصت الدراسة الى أن مسألة تدخل العسكر في الحياة السياسية لا تخرج عن الاطر والأنماط التي حددها رواد هذا الحقل من الدراسات، فالجيش في مصر عاد للسلطة بعد تخليه عن الرئيس مبارك وبعدها لم يتوان عن إزاحة الرئيس مرسي المنتخب بعد إحساسه بخطر التهديدات التي قد تشكلها السياسة المنتهجة من طرف المدنيين.

الكلمات المفتاحية : العلاقات المدنية العسكرية؛ السيطرة المدنية؛ الإنقلاب العسكري.

Abstract:

This study is concerned with the most important theoretical frameworks adopted by researchers in the field of political studies, to analyze civil-military relations. Especially in developing countries, which have long been a scene full of events linked to military intervention in politics. A number of approaches have been adopted to study this section of political studies, which are the most explanation for the phenomenon of the army's use of violence to access power, which is a phenomenon inherent to autocratic regimes. The Egyptian situation has been taken as a living example of these relations in order to identify the most important problems facing the natural way of the work of the military and try to clarify the most important motives and incentives that make military thinking of controlling the government. Therefore, the research problem of the study is as follows: Why do the military intervene in politics? As the more the weakness of civilians increased the tendency of the military to intervene politically, the greater the threats of the interests of senior officers increased their tendency to use violence. the conclusions of the studies, which was that the issue of military intervention in political life does not go beyond the frameworks and patterns identified by the pioneers of this field of studies, Egypt army returned to power after withdrawing the rug from under President Mubarak and then did not hesitate to remove President Morsi of the national team after feeling the danger of threats that might form the policy of the new authority.

Keywords:civil-military relations; civil control; military coup.

مقدمة

تعتبر العلاقات المدنية العسكرية من المواضيع ذات الاهتمام الواسع في حقل الدراسات السياسية، ومن اعقدها. لقد سلط العديد من الباحثين كل اهتماماتهم على هذا الموضوع بعد نهاية الحرب العالمية الثانية. و ظهور دول مستقلة حديثا على الساحة الدولية إثر موجة تصفية الاستعمار في كل من افريقيا وآسيا. وبروز التنافس الحاد بين الكتلة الشرقية والكتلة الغربية. وبدأت مسألة الشرعية تطرح نفسها على بناء الأنظمة الفتية. فالعلاقات المدنية العسكرية لها ارتباطها الوثيق بمسألة الشرعية، لكن الضباط لم يعيروا اهتماما لهذه المسألة، الا بعد حصولهم على السلطة وتخلصهم من منافسيهم. فهم عادة يحبذون عدم الظهور في الواجهة والتراجع الى مواقع الظل، فالتدخل عندهم هو مجرد مرحلة تسبق العودة الى الاستقرار. فالمميز في هذه العلاقات هو كيفية استعمال وسائل العنف والاكراه. عادة ما تكون بداية عملية التدخل هي الانقلاب على السلطة القائمة والحلول محلها. فالإحساس الذي ينشأ لدى الضباط بعد وصولهم للسلطة يجعلهم يفكرون بمواصلة مشوارهم السياسي وبقائهم حفاظا على المكتسبات التي تحققت. ومسايرة عملية التعبئة الجماهيرية الداعمة لبرامج الطغمة العسكرية التي تمثل السلطة الجديدة. لأن الدوافع المعلنة للتدخل تتمثل دوما في حماية المصلحة الوطنية، وتحقيق الاستقرار وتجاوز إخفاقات السلطة المدنية، فالجيش يبحث عن مخرج من اخفاقاته يترجمها في تدخله. الذي لا يمكن ربطه أيضا بالضرورة بالأوضاع داخليا، فالعامل الأجنبي له دوره. فمصر تعتبر اول تجربة انقلابية في افريقيا أعطت من خلالها للجيش الشرعية في الحصول على السلطة والاستمرار فيها. حتى ان الجيش المصري لم يقبل الوضع الجديد الذي أوصل المدنيين الى الحكم، فكان انقلاب 2013 دليلا جديدا ليدحض به مبدأ ضرورة خضوع العسكر للسلطة السياسية المدنية، وضرورة اكتفائه بمهامه الدستورية، فتصل محاولة دراسة هذا الموضوع الى مجموعة من التساؤلات. فجاءت المشكلة البحثية لهذا الموضوع كالاتي: لماذا يتدخل العسكر في السياسة؟ لتتفرع منها التساؤلات الفرعية التالية:

- ماهي الاليات والوسائل التي تحكم العلاقات المدنية العسكرية؟
- هل تدخل الجيش سياسيا هو مسألة عرضية ام ضرورة حتمية في المجتمعات النامية؟
- لماذا عاد الجيش الى السلطة في مصر؟

وللإجابة على هذه التساؤلات تم اقتراح خطة العمل التالية من أجل توضيح طبيعة العلاقات المدنية العسكرية وأسباب تدخل الجيش سياسيا ودوافعه كمايلي:

- 1-أهم الأطر النظرية المعالجة للعلاقات المدنية العسكرية.
- 2- الضوابط التي تحكم العلاقات المدنية العسكرية وأنماطها.
- 3- ما هي دوافع عودة العسكر للحكم في مصر سنة 2013؟

جاء التقسيم من اجل توضيح طبيعة العلاقات المدنية العسكرية، والوقوف على أسباب تدخل الجيش سياسيا ومحاولة معرفة الدوافع الحقيقية التي تجعله يتدخل سياسيا ويفضل الاستمرار في السلطة، وهذا من خلال اخذ الانقلاب العسكري الذي قاده الجيش المصري سنة 2013 كنموذج توضيحي للدور السياسي للضباط. بالإعتماد على الفرضيات التالية: كلما زاد ضعف المدنيين زادت ميولات العسكر للتدخل عسكريا. كلما زادت تهديدات مصالح الضباط زادت ميولاتهم لإستعمال العنف.

1- أهم الأطر النظرية التي عالجت العلاقات المدنية العسكرية:

يكاد يجمع السياسيون والباحثون المهتمون بدور الجيش السياسي وأهم تأثيراته المباشرة حول تحديد أسباب تحرك الجيش داخل الأنظمة السياسية وكذلك مدى تأثرها بالتنمية السياسية التي لها انعكاساتها على النظام خلال حركته في اتجاه الانفتاح على الديمقراطية، والانتقال بمجتمعاتها من الحالة التقليدية الى حالة أحسن من التنظيم الجيد. فكل الأنظمة دساتيرها لا تخلو من المبادئ الديمقراطية، بهدف تنظيم مجتمعاتها سياسيا، وذلك في محاولة للتخلي عن الأنظمة الشمولية الدكتاتورية، التي جسدتها الأنظمة العسكرية سابقا، في هذا الإطار يأتي الاهتمام البالغ بعلاقات الجيش مع المدنيين، والتي تعتبر البيئة المناسبة للعمليات الانقلابية، وكذا تدخل الجيش المباشر في السياسة. ويخضع هذا التدخل لتأثير عوامل مختلفة بشكل مباشر، متمثلة في درجة وقوة التدخل الذي يتخذه الجيش سياسيا، وكذا الطريقة التي يتعامل بها مع النظام السياسي. وأيضا أسباب بقاء الضباط على رأس السلطة لفترات طويلة إضافة إلى ذلك توجد مسألة قدرة الجيش والأنظمة السياسية على التعامل مع مجموع العوامل المؤثرة على البيئة السياسية، سواء كان ذلك على المستوى الخارجي او الداخلي وكيفية التأقلم والبقاء عن طريق خلق اليات قانونية تعزز شرعية استمرار سيطرة الجيش سياسيا، تحت غطاء الحرية والديمقراطية. ومن بين أهم الإتجاهات النظرية التي أولت إهتماما كبيرا لدراسة وتفسير ظاهرة تدخل الضباط على الصعيد السياسي. تبرز ثلاث إتجاهات تمثل مدارس أساسية حاولت دراسة هذه الظاهرة دراسة علمية يمكن حصرها فيما يلي:

1-1- **المدرسة الأولى:** يركز روادها على البيئة السياسية والاجتماعية للدولة، وعلى رأسهم نجد "صمويل هنتغتون " و"صمويل فاينر"فكلاهما يؤكدان على ان ظاهرة الانقلابات العسكرية هي ظاهرة يمكن ان تميز معظم البلدان ذات الأنظمة السياسية التي تفتقر الى ثقافات سياسية ومأسسة، والتي تعاني في الوقت نفسه من عديد المشاكل، التي تتجسد في غياب التنمية وظهور الانقسامات الاجتماعية ذات الصلة بطبيعة التركيبة المجتمعية في هذه البلدان (Thomson2000 ,p. 12)، حيث أن الحد من الميل إلى تدخل الجيش مرتبط بزيادة المأسسة. وإرتفاع مستويات التعبئة الاجتماعية، لأنها هي الكفيلة برفع المشاركة، زيادة على ذلك تنمية المنظمات التي تقوم بتوجيه هذه المشاركة، والتي من خلال قنواتها يقوم الافراد بتطوير التزاماتهم نحو مؤسساتهم وأنظمتهم المدنية والنظر إليها على أنها الوسيلة الكفيلة بتحقيق الوصول إلى السلطة والموارد التي تنشأ عن ذلك، ما يجعل الجيش يبقى في بيئته الطبيعية وفي إطار وظيفته الأساسية، والمتمثلة أساسا في الدفاع الوطني (سميث2011، ص ص. 354-355).

1-2-**المدرسة الثانية**: وهي المدرسة التي تركز على القدرة التنظيمية وطبيعة العسكريين أنفسهم فقد إهتم "موريس جانوفيتز" بدواعي تدخل الجيش في العملية السياسية. فقد أشار إلى مسألة الوطنية وحب الوطن والإنضباط والمهنية والإنسجام الموجود في قلب المصلحة الوطنية، ما يدفع بالعسكريين إلى التدخل، من أجل إنقاذ دولتهم وتخليصها من أيدي المدنيين الفاشلين، ففي إفريقيا توجد جيوش جاهزة ومنظمة ومحفزة لإنتهاز الفرصة المناسبة، من جهة ثانية كون العوامل البيئية والذاتية لم تكن السبب الوحيد في الانقلابات، ومن جهة ثالثة يتدخل العسكريون في العملية السياسية لانهم قادرون ذلك، لا يحتاج العسكريون الى القدرة فقط بل هم في حاجة أيضا الى البيئة السياسية والاجتماعية المناسبة ليقتنعوا بالتدخل، وقد تجتمع عوامل عديدة تساعد الانقلاب، فحين يصبح الوضع الاقتصادي مترديا وحالة الجنود في انهيار، يكون السعي للإطاحة بالحكومة، بالإضافة للانقسامات الاجتماعية والاثنية والعوامل الخارجية، فقد تدخلت قوى اجنبية واطاحت بحكومات وثبتت أخرى كما تلعب الاستخبارات العالمية دورا كبيرا في حدوث الانقلابات. إن ما يلاحظ على الحالة

الافريقيـة هـو افتقارهـا الى قنـوات سياسـية وثقافيـة بالإضـافة الى المشـاكل الاجتماعيـة والاقتصـادية (blondel1995,pp. 224-226). وعموما فإن آلية تفسير تدخل الجيش في السياسة، يمكن إرجاع مكوناتها إلى العوامل التاريخية والإجتماعية والإقتصادية والسياسية والخصائص الذاتية للجيش، والدولية التي تدعم الجيش (Thomson2000 ,pp. 128-129).

3-1 –**المدرسة الثالثة**: تمثل هذه المدرسة اتجاه نظرية التشارك والتوافق، والتي تقوم على انتقاد فكرة الفصل بين اختصاصات المؤسسات السياسية والعسكرية باعتباره غير واقعي، بالنظر الى مصالح العسكريين في التدخل وتفضيلاتهم السياسية النابعة من رؤيتهم للمصلحة الوطنية، وهذا ما جسدته رؤية" ربيكاشييف" التي ترتكز على فرضية مفادها ان مبالغة المؤسسات المدنية في تحييد الجيش سياسيا، قد يساهم في تصاعد تدخله. ومن ثم فإن الحوار والتوافق والتركيز على القيم المشتركة بين النخبة العسكرية والسياسيين تصبح هي الضمانات الكفيلة لاحتواء تدخل العسكر، ويتحدد نمط العلاقة بينهم وفق أربعة عوامل أساسية هي:

التكوين الاجتماعي للعسكريين، ومدى تمثيله لمختلف التباينات في المجتمع وعملية صنع القرار وتحديدا درجة مشاركة العسكريين، ومستوي الحوار بين مختلف الأطراف المجتمعية، ومدى تطور التحالفات بين النخب المدنية والعسكريين ووصولها لمستوى المركب الصناعي العسكري لتحقيق المصالح المشتركة، وسياسات التجنيد، ومدى اعتمادها على التوافق والتطوع وليس الإجبار، وفي السياق ذاته يطرح "تشارلز موسكوز" نموذجا آخر يقوم على التوافق الوظيفي بين الطرفين، وهو ما يطلق عليه النموذج الوظيفي، حيث يرى ان العلاقات المدنية العسكرية تتجه للتحول من علاقات مؤسسية تقوم على اعتبار الجيش مؤسسة لها هيكل منفصل وقواعد تنظيمية، الى اعتباره وظيفة ومهام يظطلع بها المجتمع للحفاظ على بقاء الدولة دون كونه مؤسسة، (عبد الله يونس2012، ص ص. 22-32).

2-الضوابط التي تحكم العلاقات المدنية العسكرية وأنماطها:

2-1الضوابط التي تحكم العلاقات المدنية العسكرية: يذهب المهتمين بهذا الميدان من الدراسات السياسية الى ارجاع طبيعة العلاقات المدنية العسكرية الى طبيعة تركيبة الجيش والتي تنقسم الى مجموعة من النماذج هي كالاتي:

أولها: النموذج القبلي: وهو الجيش الذي تسيطر على عناصره النزعة القبلية، ويتضح ذلك جليا عند احتواء قبيلة معينة المناصب الحساسة، ما يخلق نوعا من التآزر بين أبناء القبيلة المسيطرة وتطغى المصالح الضيقة للطغمة.

ثانيها: النموذج الفئوي: وهو الجيش الذي تسيطر عليه فئات دينية او عرقية وهو مثال لعديد الدول الافريقية حيث يكون خاضعا لسيطرة طوائف دينية متباينة كالمسيحيين او المسلمين، ويخضع لسيطرة قادة ينتمون الى اثنيات مسيطرة تستغل مناصبها لتهميش الاثنيات غير المتمكنة.

ثالثها: النموذج التحريري: فهو ذلك الذي يتبلور خلال حروب التحرير الوطنية والذي يمكن ربطه بتركيبة الجيوش التي خاضت تجارب التحرر من الاحتلال الأجنبي.

رابعها: النموذج القومي: وهو نموذج الجيش الذي يصبو الى إقامة دولة قومية ضمن الحدود الجغرافية للبلد، وطموحاته تبقى محدودة ضمن حدوده السياسية(هلال1991، ص. 10). حيث تتكون لدى العسكريين نظرة خاصة عن انفسهم ودورهم داخل المجتمع، تجعل الجيش ينظر الى الساسة المدنيين نظرة انتقاص ولا

مبالاة وحتى نظرة ازدراء أحيانا، بالنسبة له العملية التنافسية بين السياسيين ماهي الا سعي منهم وراء مصالحهم الشخصية والسياسية، وهذا ما يجعل العسكر مهيئين للتدخل سياسيا، وذلك تحت غطاء ان الصراع السياسي القائم هو سبب الازمات التي يتخبط فيها البلد. وقد كان المفكر الأمريكي "صمويل هنتنغتون" سباقا في الإشارة الى الرابطة بين طبيعة تركيبة الجيش، وطبيعة العلاقة بين الجيش وباقي أجهزة الدولة الأخرى وهذا من خلال ما طرحه من أفكار في كتابه "الجندى والدولة". حيث أرجع فيه عملية فهم هذه العلاقة إلى درجة الإحترافية التي يتمتع بها الجيش. فهو يرى أن الضباط يمثلون فئة محترفة ولها مميزات خاصة جراء ذلك، وأن هذه الإحترافية هي جوهر فهم العلاقة الموجودة بين العسكر والمدنيين، وأن هناك علاقة طردية (هلال1991، ص ص. 11، 10). "هنتنغتون " يؤكد أن درجة الإحترافية هي التي تجعل القوات المسلحة تتميز على باقي فئات المجتمع الأخرى، الأمر الذي يجعل هذه القوات تعي بشكل منطقي، أنه لابد لها أن تخضع للسيطرة المدنية، فكلما بلغت الإحترافية درجات متطورة وأعلى كلما كانت الرقابة المدنية على الجيش أقوى (Huntington1957,p. 19). وبالإعتماد على ما جاء به "هنتنغتون" و"بيرليموتر" يمكن التمييز بين ثلاثة نماذج لعلاقة الجيش بالدولة والمجتمع، وهذا دائما إنطلاقا من طبيعة المؤسسة العسكرية. وهذه النماذج كالآتي:

النموذج الأول: وهو ما يعرف بالجيش البريتوري: ويقصد هنا بمصطلح "البريتورية" إتجاه الجيش للتدخل في الشؤون السياسية للدولة. وأصل هذا المصطلح مأخوذ من كلمة "بريتوري" التي تعني الجندي في الحرس الإمبراطوري الروماني الذي قام بخلع إمبراطور وتنصيب آخر.

النموذج الثاني: ويرمز إلى الجيش المحترف: وهو الجيش الموجود بدرجة رئيسية في الدول الصناعية الديمقراطية. والتي تحكم علاقاتها المدنية العسكرية مبدأ سمو السلطة المدنية على العسكر. وهذا خلافا للنموذج الأول الذي يمارس سلطة مستقلة على المدنيين بسبب ضعف السلطة المدنية.

النموذج الثالث: فهو يتمثل في الجيش الثوري المحترف: يكون الجيش لا يمثل وكيلا بيروقراطيا للنظام، ولا يهدد الحرس البريتوري، وإنما هو طرف نظير ومستقل في حكومة البلدان التي يشمل فيها العنصر الأيديولوجي القومي المجتمع كله. وكما هو الحال بالنسبة لجيش التحرير الشعبي الصيني(هلال1991، ص11).

ورغم هذا التقسيم الذي جاء به "بيرليموتر"، فإنه يعتبر أن كل الجيوش عندها ميول للتدخل في السياسة ولكن بدرجات مختلفة، تختلف من جيش لآخر. وهذا رغم أن الدول البريتورية تكون جيوشها ذات توجهات تدعم النظام المدني. إلا أن هذه الجيوش لها ميولات تسعى من خلالها للعب أدوار رئيسية على الساحة السياسية، ولو كان هذا على حساب القوى الاجتماعية الفاعلة الأخرى. وهذا يكون بالتحديد عندما يتعلق الأمر بمسألة عملية صنع سياسات الأمن والدفاع الوطني. وتصبح درجة تدخل الجيش في السياسة وعلاقته بالمدنيين مرتبطة أساسا بطبيعة المجتمع والثقافة السياسية السائدة في هذا المجتمع. بيد أن هذه الثقافة يتحدد مستواها في أي مجتمع وفقا لعاملين رئيسيين، **الأول** هو مدى احترام المواطنين للمؤسسات وتمسكهم بها، ومدى قناعتهم بالأدوار المسندة للحكومة المدنية، وهو ما يمكن التعبير عنه بمدى قبول واعتراف المواطنين بشرعية النظام السياسي. و**الثاني** يمثل مدى تواجد وتجذر المؤسسات المدنية داخل مجتمعاتها، مثل الأحزاب، النقابات والجمعيات. فإنخفاض مستوى هذين العاملين يؤثر سلبا على مستوى الثقافة السياسية في المجتمع، وهذا بدوره يعزز تدخل العسكر المباشر في شؤون الحكومات على حساب المدنيين. إذن تعتمد درجة تدخل الجيش على طبيعة المجتمع من مستوى الثقافة السياسية المدنية وطبيعة الجيش على مستوى الإحترافية والبريتورية (هلال1991، ص. 12).

وفي هذا الاطار طرح كل من "يول تشامبرز " و"اورال كرواسون " نموذجا اخر متمثلا فيما سمي بالجيش الطفيلي رافضا بذلك المنطلقات المعتمدة في التقسيم على فكرة وقوع الانقلاب من عدمه لتعريف العلاقات المدنية العسكرية . فبالنسبة اليه ان الجيش الطفيلي هو الذي يتعدى وظائفه الدستورية ويهتم بوظائف أخرى إضافية ودون الإلتفات للقيام بأي عمل عسكري للإطاحة بالحكومة القائمة. وهذا ما هو الا تعبير عن ضعف الجيش يجعله لا يستطيع التعبير عن أهدافه إلا عن طريق التدخل في السياسة(هلال1991، ص ص. 19-20).

2-2أنماط العلاقات المدنية العسكرية: بنيت الدراسات التي أجريت على الجيش في دول العالم الثالث على التحليل الاحصائي، قياسا لمستويات عدم الاستقرار والتدخل في السياسة من طرف العسكر. فهذه الدراسات كانت من وجهة النظر الكلية والكمية. وتكون هذه المتغيرات ذات ارتباطات وثيقة بعوامل اجتماعية واقتصادية داخل المجتمعات محل الدراسة. فقد ربطت عملية تدخل العسكر بهذه العوامل والمتغيرات من اجل تفسير أسباب تعرض بعض البلدان دون غيرها لعمليات التدخل. ومن العوامل التي تم الاعتماد عليها التعداد السكاني ومعدل النمو، والمستوى التعليمي، ومدى توفر وسائل الاعلام لدى الجماهير، والدخل الفردي، ومعدل النمو الاقتصادي، ومدى التمركز(التمركز الجغرافي للحياة السياسية)وكذا حجم القوة العسكرية، ومؤشرات الانفاق(سميث2011، ص. 343). فعملية مناقشة دور الجيش في السياسة تمت من منطلق السيطرة المدنية. فالرقابة المدنية لها تأثيرها على السلطة المرتبطة بالجماعة المدنية والعسكر. ومن دون أي شك فالسيطرة المدنية تبلغ ذروتها في حالة التطبيق على سلطة الجيش، حيث يمكن ملاحظة ان هناك عملية تناسب بين زيادة الرقابة المدنية وتناقص تدخل الجيش. وبهذا فان السيطرة الذاتية للمدنيين تكون عن طريق تعظيم السلطة المدنية عن طريق فسح المجال لسلطة المدنيين على حساب سلطة العسكريين، وهذا بدوره يلقي بعوائق في طريق السيطرة المدنية متمثلة في إمكانية سيطرة بعض المجموعات المدنية واستغلال هذه السيطرة لصالحها على حساب مجموعات أخرى لا تمتلك سلطات كتلك التي هي بحوزة المجموعات المسيطرة، وهو ما يطلق عليه مفهوم الرقابة المدنية عن طريق المؤسسات الحكومية، (Huntington1957,pp. 81,83).

وهناك كذلك ما يسمى الرقابة المدنية الموضوعية على الجيش المتمثلة في تطوير مسألة إحترافية العسكر إلى أقصى مداها، وهو الأمر الذي من خلاله يمكن تسهيل عملية توزيع السلطات بين المدنيين والعسكريين، وهذا من خلال إكتساب الضباط العاملين ملكات الإحتراف التي تمكن من تنظيم أطر الجيش. فمفهوم العلاقات المدنية العسكرية يشير إلى نمط العلاقة القائمة بين السلطة المدنية والجيش. وقد إتجه العديد من فقهاء الدراسات السياسية إلى محاولة فهم أهداف ودوافع العسكر لتوسيع دورهم وزيادة تدخلهم، وهذا من أجل إيجاد تفسيرات واضحة ودقيقة لصور العلاقات الموجودة بين من يمتلكون قوة الإكراه ومن يمتهنون السياسة. وأنماط هذه العلاقات زادت من إهتمامات أولئك الذين وضعوا محل أنظارهم مسألة العلاقات المدنية العسكرية، وخاصة في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، والتي يرجع سبب نشوبها إلى الأنظمة الشمولية التي حكمت بلدانا في أروبا، فقد صبوا كامل إهتمامهم على النقاط المتعلقة بصلاحيات وحدود الجيش، والمكانة التي يتبوؤها داخل المجتمعات، وهنا يمكن الاعتماد على ما تقدم به "هنتنغتون" لتفسير هذه المسألة فهو يرى أن تحقيق السيطرة المدنية الكاملة على العسكر تتم في الوقت نفسه الذي يتم فيه تقليص أدوار الجيش السياسية، وهذا يتم حسبه من خلال طريقين، الطريق الأول يكون من خلال تعظيم السيطرة المدنية والتي يطلق عليها عادة ما يعرف ب: "السيطرة الذاتية"، والطريق الثاني يتم من خلال تعظيم عملية الإحتراف العسكري وهي ما يعرف ب: "السيطرة الموضوعية" وهي تلك الوضعية التي تكون فيها جماعات

مدنية معينة في حالة سيطرة على الجيش هادفة بذلك إلى بسط سيطرتها وتعظيم دورها وتحسين مكانتها السياسية داخل المجتمع الذي تنشط فيه(عبد الرحمن حسن2002، ص. 107). أما إذا كانت السلطة المنتخبة تعاني من فقدان السيطرة التامة على الجيش، فإنها تضع حظوظ بقاء المؤسسات السياسية الديمقراطية على المحك، وهو الأمر الذي يجعل فرص تحقيق التنمية ضئيلة وضعيفة(Dahl2001,p. 142). وبالنظر إلى التزايد الذي مس قيم الإحتراف داخل صفوف الجيش خلال القرنين التاسع عشر والعشرين، فقد أصبحت هناك إمكانية وضع تعريف محدد وكذلك أصبحت هناك إمكانية لتحديد الكيفية التي يمكن من خلالها وضع سيطرة مدنية على أرض الواقع بالمعنى الموضوعي. هذا يعني زيادة الإحتراف عند العسكر، والذي يقصد به أنه عملية لتوزيع القوة السياسية بين الجيش والجماعات السياسية الأخرى وهذا وفقا لكيفيات تسمح بظهور إتجاهات نحو ترسيخ قيم الاحتراف وسط صفوف الضباط. على عكس عملية السيطرة المدنية التي تتحقق عن طريق تمدين العسكر وجعلهم مرآة عاكسة للدولة. فالسيطرة العسكرية الموضوعية عند "هنتنعتون "يتم تحقيق أهدافها من خلال عسكرة العسكريين وجعلهم أداة للدولة. فالأكيد ان النمط المثالي للعلاقات المدنية العسكرية كما يحدده "هنتنغتون" هو ما تمثله السيطرة العسكرية الموضوعية التي تتم من خلال عملية تقليص الدور السياسي للجيش وهذا بدوره يكون من خلال تحقيق العناصر التالية:

فالنمط المثالي للعلاقات المدنية العسكرية وفقا لمنظور "هنتنغتون" هو ما تجسده السيطرة العسكرية الموضوعية. فهذه السيطرة لا تتأتى الا من خلال تقليص وتحجيم الدور السياسي للعسكر. ولهذه السيطرة مجموعة من الملامح هي رفع احترافية الجيش و ابعاده عن السياسة ورفع من إمكانياته التدريبية من خلال توفير التكوين النوعي المتخصص في إدارة عمليات العنف داخل المجتمع. بالإضافة إلى الإمتثال لقرارات الحكومة المدنية وتنفيذها. يكون تنفيذ قرارات الحكومة عن طريق استخدام القوة العسكرية، وهي واجبة التنفيذ أيضا على افراد الجيش في حد ذاتهم بكل احترافية واستقلالية(عبد الرحمن حسن1996، ص. 107). ومن هنا يظهر إشكال مطروح متمثل في سؤال حول ماهي كيفية تحكم مجتمع ما في من يملكون قوة الاكراه ولهم كامل القدرة على السيطرة؟ والاجابة على هذا التساؤل جاءت متضمنة في رأي "كلوسفيتز" من خلال تأكيده على ان السياسي يهتم بالدرجة الأولى بالأهداف السياسية، ما يوجب على العسكري الخضوع لسلطة (نجيب عمارة2010، ص ص. 117-125). فهو يحاول ان يؤكد على ضرورة تقييد الجيش وعدم إطلاق صلاحيته، خاصة في المسائل السياسية تجنبا لأي مغامرة قد يلجأ اليها الضباط. فهو يحاول التركيز على أهمية الحكم المدني التي تبرز من خلال القيم المدنية التي يتم من خلالها تسيير وتوجيه الضباط في الحروب. لأن المدنيين يتمتعون بصفات تميزهم عن الجنود، فهم أكثر حكمة وأقل اندفاعا للمواجهة واستعمال العنف المنظم. حيث ان مراقبة ميزانية الجيش لابد ان تكون خاضعة لرقابة السلطة التشريعية، شأنها شأن باقي القطاعات الأخرى. الاستقلالية التي يمكن أن يحظى بها العسكر تكون في إتخاذ القرارات المتعلقة بالشؤون العسكرية الصرفة، فالسلطة السياسية المدنية التي تحظى بشرعية إنتخابية هي صاحبة القرار في التخصيصات الإقتصادية والإجتماعية، وكذلك هي صاحبة الإختصاص في إنشاء الإطار القانوني الذي يسير الجيش(سليمان2015، ص. 24). "هنتنغتون" يقترح تصنيفا خاصا لأنماط العلاقات المدنية والعسكرية إنطلاقا من ثلاثة معايير محددة وهي متمثلة في الأيديولوجية السائدة ومستوى الإحتراف لدى الضباط وكذا القوة العسكرية التي تمتلكها المؤسسة العسكرية والمتمثلة في عدد الأفراد ونوعية الأسلحة والتكنولوجيا المتوفرة لديها. وبهذا يمكن وضع خمسة انماط هي:

ا-نمط جماعة الضغط: يكون في الدول التي تتمتع بمأسسة عالية. الجيش يصبح جماعة ضغط في المسائل المتعلقة به.

ب-النمط الإنقلابي: تصبح فيه السلطة مطمع الضباط، وهذا راجع لعصف النخب السياسية المدنية والجيوش تكون "بريتورية".

ج-نمط العلاقات المدنية العسكرية المتداخلة: ساد هذا النمط في النظم الشيوعية حيث يقوم الجيش بتنفيذ ما يمليه الحزب الشيوعي، فيكون العسكر جزء من النخبة الحاكمة.

د-نمط العلاقات المدنية العسكرية الديمقراطية: يقوم على السيطرة المدنية والوقوف على الفصل بين العسكر والمدنيين لضمان عدم تدخل الجيش في السياسة.

هـ-النمط البريتوري: وهو تمثيل للنظم التي يسودها ضعف المؤسسات والهياكل السياسية المدنية ما يجعل الجيش يتدخل كبديل لحماية الدولة(عبد العال2018، الخبر).

ويأتي "فاينر" بدراسته حول تدخل الجيش في السياسة محاولا من خلالها تفسير العلاقات المدنية - العسكرية. فهو يرى أن عملية التدخل السياسي التي تقوم بها القوات المسلحة على صعيد الحياة السياسية، تكون قوية في الدول التي تعاني من ضعف مؤسساتها السياسية، وفي نفس الوقت تغيب عنها الشرعية. بيد أن بعض الدول الأخرى شهدت تدخلا مباشرا للقوات المسلحة في الساحة السياسية رغم وجود مؤسسات سياسية قوية، وبجانب هذا الانتقاد الذي يوجه لـ "فاينر". تأتي الدراسة التي جاء بها "لوكهام" في سعي منه لوضع تصنيف يجمع من خلاله أنماط العلاقات المدنية - العسكرية من خلال الاعتماد على ثلاث متغيرات هي:

1- قوة المؤسسات المدنية (مرتفعة / غير مرتفعة)
2- قوة المؤسسات العسكرية (مرتفعة / متوسطة / منخفضة)
3- طبيعة الحدود العسكرية (متكاملة / مخترقة / مقننة)

والمقصود بالمتغير الثالث هو طبيعة الحدود الموجودة بين العسكريين والمجموعات الخارجية عنه حيث تعتبر المحدد لنمط العلاقات بين المدنيين والعسكر داخل الدولة. فمسألة الحدود المتكاملة تطرح درجة قوية من الانفصال، والمخترقة تطرح درجة ضعيفة من الانفصال والمقننة تظهر درجات مختلفة من الانفصال (عبد الرحمن حسن 1996، ص. 108).

3-دوافع عودة العسكر للحكم في مصر سنة 2013:

يمكن للوهلة الأولى تصديق ما يصدر من بيانات عن السلطة الانقلابية الجديدة، وهذا خاصة فيما يتعلق بتوجهات ضباط الجيش لإقرار السلم والاستقرار والقضاء على مظاهر الفساد والقصور الذي طال مؤسسات الدولة. وبمجرد استتباب الأمن وعودة الأمور إلى مجاريها، فإن الجيش سينسحب إلى مراكزه الأصلية. إلا أن الظاهر في الواقع، الضباط لا يقومون بالانقلاب ويتدخلون في الحياة السياسية من أجل أن يحكم الآخرون. فالتخلي عن البزة العسكرية، وارتداء اللباس المدني لا يعني بالضرورة أن الجندي أصبح مدنيا. فهذه العملية ليست كافية لتحويل الحكم العسكري إلى مدني، أو لتحد من تدخل الجيش في السياسة. وهو ما جاءت به ثورة23 جوان 1952، فقد استمر حكم العسكر لعقود. فكل من تقلد منصب رئيس الجمهورية في مصر منذ ذلك الحين كان عسكر باستثناء محمد مرسي. فالظهور بالزي المدني ليس تحول الحكم إلى مدني، بل هي بداية عسكرة المجتمع. حتى أن القوات المسلحة في مصر لما أحست أن مبارك سائر نحو توريث الحكم لصالح نجله. بدأ الضغط من طرف وزير الدفاع حسين طنطاوي ورئيس الأركان سامي عنان على الرئيس لوقف مسار التوريث. إلا أن الرئيس ظن أنه بالاعتماد على عناصر أمن الدولة والأمن قادر على أن يمضي حقبا في تحقيق

مشروعه. وإبعاد الجيش عن الساحة السياسية. إلا أن الاحتجاجات في ساحة التحرير أسقطت المشروع. من خلال الدعم الذي قدمته القوات المسلحة للمتظاهرين بعدم التدخل لفك الاعتصامات. فلم تفلح الجهات الأمنية الموالية لحكومة مبارك تفكيك المظاهرات. فبعد سقوط مبارك مباشرة تسلم المجلس العسكري الحكم مؤقتا إلى حين تسليمه لسلطة جديدة منتخبة (بشارة2017، ص97). وعندما كانت الفرصة سانحة للجيش للعودة، وهذا باستغلاله الاختلافات السياسية التي نشأت بين القوى السياسية المنتخبة، وهذا باعتبار أن هذه المؤسسة تمثل أحد أجهزة الدولة العميقة، والتي سعت جاهدة إلى إفشال التجربة الإخوانية أو بالأحرى إلى إفشال التجربة الديمقراطية في مصر حيث بدى الجيش هو المؤسسة الوحيدة الثابتة بين جميع المؤسسات السياسية الأخرى. فبدأ يستقطب القوى الاجتماعية الأخرى التي تستطيع إيجاد أرضية اتفاق فيما بينها وبين السلطة الجديدة، فكل فئة منهم تسعى للظفر بتأييد ومساندة الجيش لها، حتى أن الإنذار الذي وجهه الجيش للأطراف المتنازعة المحدد بثمانية وأربعون ساعة، هو في حقيقته إنذار موجه مباشرة للرئيس مرسي. حيث أن الاصطفاء السياسي للجيش كان لصالح الذين خرجوا ضد السلطة المنتخبة. حتى أن الحراك والخروج للشارع كان بإيعاز من الجيش، لإيجاد الحجة لإسقاط السلطة الشرعية(سليمان2015، ص. 65)، هناك من شبه الانقلاب بانقلاب جيش النظام على العملية السياسية. حيث أنه مماثل لانقلاب "أوغستو بينوشية" في الشيلي ضد الرئيس المنتخب"سلفادور أليندي" الذي عين "بينوشية" قائدا عاما للقوات المسلحة سنة 1973 فإنقلاب السيسي ما هو إلا انقلاب النظام القديم على العملية السياسية، التي تتجه لتحييد الجيش وإبعاده عن الساحة السياسية، فهو عبارة عن إنقلاب داخل النظام للحفاظ على مصالح الجيش. والانقلاب هنا يأخذ صورة الثورة لإنقاذ البلاد من الخطر وإنعاش الحياة الاقتصادية وتحقيق الاستقرار ورفع مستوى المعيشة (بشارة2017، ص. 98) والمتتبع للوضع في مصر، يلاحظ من خلال تسارع الأحداث أن الأمور مصطنعة وموجهة في مسار معين. وهي أن الجيش لما أحس بالخطر الذي يتهدده. دفع بالجماهير إلى الشارع، لعزل الرئيس وإسقاط نظامه، وبهذا يقضي على طموحاته في توريث الحكم لابنه، حتى أن توقعات كثيرة رصدت بشأن بداية حدوث قطيعة مع العقود الماضية. وبدأ التصور لبداية صفحة جديدة تكون لحكومة مدنية ذات نظام مستقل، لا يخضع لإملاءات العسكر. فهي بمثابة انطلاقة للجمهورية الثانية في مصر يصبح الجيش مجرد مؤسسة دستورية، مثلها مثل باقي المؤسسات الأخرى (عثمان2012، ص. 298). وبعدها. تقرر تسليم السلطة لقيادة مدنية منتخبة. لإيهام الجميع بأن الجيش قد انسحب نهائيا من الساحة السياسية وأنه التزم الحياد في أحداث 2011، وأنه خضع لإرادة الصندوق. مع العلم أنه عقد صفقة غير معلنة مع السلطة الجديدة، تحفظ له الامتيازات، إلا أن التغييرات التي طالت ضباط كبار، انتهت بإحالة الكثير منهم على التقاعد. وكذلك محاولة الرئيس مرسي إبعاد الضباط نهائيا عن الساحة السياسية. دفعت بهم إلى دق ناقوس الخطر والتوجه إلى عزله من خلال دفع شبان حركة "6 أبريل" إلى الساحات منددة بحكم الإخوان، رافضين بنود دستورية متهمين فيها الإخوان تمرير مشروع الدستور بطرق غير قانونية. وقفت هذه القوى في صف الجيش ما أعطاه المصوغ للتدخل وإسقاط السلطة المنتخبة، فوزير الدفاع تحرك وكأنه بطل قومي جاء لإنقاذ مصر من أيدي الإخوان محاكيا انقلاب الضباط الأحرار. فقد ارتقى عبد الناصر من قائد انقلاب إلى بطل قومي جاء بثورة على الظلم والحرمان والقهر (عثمان2012، ص. 294) حدث هذا تحت أعين القوى الغربية، فقد أبدت الولايات المتحدة الأمريكية رضاها ضمنيا، بسكوتها عن الإنقلاب. حتى أن الدول المجاورة إقليميا لم تتخذ أي موقف يوحي برفضها للانقلاب.

فالجيش في مصر لم يستطع البقاء بعيدا عن مجريات الأحداث. فهو من ضغط على البرلمان والحكومة لتمديد حالة الطوارئ إلى غاية 31 ماي 2012، بحجة مكافحة الإرهاب و تجارة المخدرات، وبمقتضى هذا

القانون الذي أول ما بدأ تطبيقه سنة 1981 مباشرة بعد اغتيال السادات. فهو الذي أثار حفيظة الكثير من الحقوقيين في البلدان الغربية، الذين أعربوا عن استيائهم من هذه التدابير التي اعتبروها مصوغ بيد السلطة، من خلاله يمكنها خنق تحركات المجتمع المدني. فهم يرون أنها موجهة ضد المعارضة التي يسهل وصفها بالجماعات الإرهابية مباشرة بعد أي تحرك لا يصب في صالح السلطة (Romani2012,p. 124).

وعودة الى نهايه عهد مبارك التي تميزت بالعنف غير المبرر، فقد بدأت مواجهات عنيفة بين مؤيدي مبارك وقوات الشرطة من جهة والجماهير الثائرة ضد الوضع ما خلف إصابات خطيرة وحتى قتلى. ما دفع بالسلطات إلى فرض حالة حضر التجول في مناطق متعددة من البلاد. الجيش التزم الصمت والحياد حيال الوضع القائم، حينها تقرر تعيين عمر سليمان في منصب نائب رئيس الجمهورية هذا المنصب الذي بقي شاغرا منذ 1981، وتحت الضغط المتزايد والإصابات وحالات الوفاة بين الصحافة الأجنبية تسارعت الأحداث، ولم يجد مبارك بدا وطريقا غير الاستقالة وترك الأمور للمجلس الأعلى للقوات المسلحة(Romani2012,p27) . فكانت أول مرة يستلم الجيش السلطة بشكل مباشر بعد سنوات طويلة من حكم مبارك الذي حسب آراء المتتبعين قد خذل الجيش وشدد عليه الخناق وحاول تحييده من خلال مشروع توريث الحكم. فالانتخابات الرئاسية التي جرت سنة 2011، كانت بمثابة حسم المعركة حول الخلافة داخل مجموعة الرئاسة فالتغلغل الذي حققه رجال الأعمال في الساحة السياسية زاد من دعم جمال مبارك رجل الأعمال ونجل الرئيس الذي راح يحقق تقدما ملحوظا نحو الفوز بالسلطة فقد أصبح مشروع التوريث واضحا. الأمر الذي خلف امتعاضا ورفضا داخل صفوف الجيش، مع ملاحظة التضييق الاقتصادي الذي بدأ يتبلور من خلال ممارسات رجال الأعمال المقربين من جمال مبارك، لعزلهم اقتصاديا كما تم ذلك سياسيا، في الوقت نفسه الذي أصبحت فيه هذه المؤسسة تمثل طرفا اقتصاديا يدر عائدات ومزايا معتبرة على المؤسسة وعلى كبار الضباط. وأصبحت سياسة تحرير النشاطات الاقتصادية وخوصصتها تشكل خطرا وتهديدا على المستقبل الاقتصادي للجيش. بالنسبة لهم الدخول للساحة الاقتصادية ما هي إلا سياسة وطنية تهدف إلى تحقيق المصالحة الوطنية من خلال الوصول إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي. فقد استثمر الجيش في شتى المجالات الاقتصادية، من المشاريع الإنتاجية إلى المشاريع السياحية الخدماتية وكذا الصناعات الغذائية. حدث هذا في الوقت الذي كان فيه الحديث عن ميزانية القوات المسلحة بمثابة جرم فكبار الضباط بعد سنوات الخدمة تكون لهم إدارة معظم المحافظات في مصر. حتى في مرحلة حكم مرسي إحتفظ الجيش بهذه المزايا بعد تسوية مع الرئيس مرسي. فالملاحظ للوضع، يرى أن الذي حدث ما هو إلا عملية إعادة تموقع الجيش الذي أصبح في خطر مع وظهور نجل الرئيس مبارك غير المنتمي للمؤسسة، الذي بدأ يتوجه توجهات لبيرالية لا تخدم مصلحة المؤسسة، يمكن التأكيد على أن الجيش قام بانقلاب عسكري في شكل انقلاب داخل القصر، وذلك من خلال تحريك الشارع وعدم التدخل تاركين بذلك حلفاء السلطة الجديدة يواجهون مصيرهم أمام الحشود، التي ملأت ساحة التحرير. حتى أن المتابعات بعد سقوط مبارك طالت الرئيس وأبنائه والرؤوس البارزة التي كانت وراء سياسات الخوصصة، حتى أن هناك تقاربا حصل بين الإخوان المسلمين والجيش لإظهار أنه لن يبقى على رأس السلطة. محافظا بذلك على دوره الاقتصادي وتمتعه بامتيازات هذا النشاط. (Romani2012,pp 34-36) فبمجرد أن أحس الجيش بخطر مؤسسة الرئاسة عليه تدخل مباشرة وقام بعزل الرئيس الشرعي غير مراع لقواعد انتقال السلطة وفقا للدستور. ومددت حالة الطوارئ واستعملت القوة المفرطة من أجل تفريق المؤيدين للرئيس. فالعسكر لا يتحركون ليحكم غيرهم، وهذا حفاظا على مصالحهم وعلى نفوذهم. ولن يسمحوا بإعادة سيناريو مرحلة مبارك التي إتجهت إلى تحييد دور الجيش. إن الاعتقاد السائد يفيد أن المؤسسة هي وراء سقوط حكم مبارك، وتأجيج

الوضع في مرحلة حكم مرسي. حتى تصبح عسكرة المجتمع المصري مطلب وطني يسمح للجيش العودة إلى الساحة السياسية. فبعد الأحداث التي أدت إلى تهلهل نظام مبارك تكون لدى كبار ضباط الجيش قناعة بأن هذا النظام أصبح من الماضي. حينها جاء الاتفاق بين أعضاء المجلس الأعلى للقوات المسلحة لاستلام السلطة وعزل الرئيس، فالجيش لا يعاني أية انشقاقات عرقية أو دينية فهو من الجيوش الأكثر تماسكا وتنظيما في المنطقة. إلا أن هذا لم يمنع تذمر صغار الضباط من حكم الامتيازات المبالغ فيها، التي يتحصل عليها كبار الضباط، لكن وجود شبكة معقدة من المصالح والولاءات تدعم استمرار التماسك بين أفراد الجيش خلال الاضطرابات. حتى أن النفوذ المتنامي لوزارة الداخلية والذي أثر سلبا على وضع الجيش السياسي. جعل التنافس بين المؤسستين بلقي بظلاله ويحجب الرؤية عن الانقسامات، فالعلاقة المميزة التي جمعت بين وزير الدفاع والرئيس، لم تشفع له أمام قرار الجيش القاضي بعزله، فالضباط لم يقبلوا تسلق ابن الرئيس نحو هرم السلطة، بالإضافة إلى رفضهم ميل الكفة لصالح القوات الأمنية غير التابعة للجيش. وبحكم تخوف الضباط من تأثر الجنود بخلفيتهم الاجتماعية، الأمر الذي قد يجعلهم يعصون الأوامر في حالة مطالبتهم بإطلاق النار على الحشود. تقرر الوقوف إلى جانب المتظاهرين، حتى أن هناك تصريحات بعض قيادات الاعتصامات في ميدان التحرير تؤكد على أن الجيش سيقف إلى جانبها ويحمي المتظاهرين من اعتداءات قوات الأمن والشرطة ومليشيات الرئيس (باراني2017. ص ص. 235-240). وفي حالة تدخل الجيش لا يمكن إهمال مسألة تدخل أطراف خارجية في مسألة حسم مستقبل مبارك. وهذا انطلاقا من حجم المساعدات الأمريكية المباشرة للجيش، فبمجرد أن قررت إدارة أوباما التخلي عن مبارك الذي أصبح لا يمثل لها "كنزا استراتيجيا" أبلغت قيادة الجيش بضرورة عدم التعرض للجماهير الثائرة وعدم ممارسة أي قمع (باراني2017، ص. 242) فقد تطابقت المصالح الاستراتيجية الأمريكية مع مصالح الجنرالات الذين يسعون لحماية مكانتهم السياسية و امتيازاتهم. لقد تلقوا الضوء الأخضر للمضي في تنفيذ الخطة و ترك الرئيس وحيدا والتموقع إلى جانب المتعصمين، وهو الأمر الذي خلق حيزا واسعا من الثقة الشعبية تجاه أفراد الجيش.

استنتاجات:

من خلال استعراض مراحل الدراسة المتعلقة بالعلاقات المدنية العسكرية في مصر، يتجلى واضحا أن تدخل الجيش لا يخرج عن الأطر والأنماط التي حددها رواد هذا المجال من الدراسات. فالإحساس بالقوة وامتلاكها، وكذا علاقات القوات المسلحة بالخارج ودرجة الاحترافية. وأيضا الإحساس بالتقصير والضعف الذي يميز السلطة المدنية هي من العوامل الرئيسية التي تحرك العسكر نحو التدخل سياسيا، إلا أنه لا يمكن إهمال عامل المصلحة الشخصية والامتيازات، التي يتحصل عليها كبار الضباط. فتآكل شرعية نظام مبارك حفزت الجيش على التدخل، وخاصة في غياب أي تدخل عسكري خارجي. تعمد الجيش إسقاط نظام مبارك، وقام بتسيير المرحلة الانتقالية ثم سلم السلطة للمدنيين عن طريق صفقة، تبقي للجيش الامتيازات والحفاظ على سرية واستقلالية الميزانية، فالجيش لم يقبل بتراجع نفوذه ومكانته، خاصة بعد بروز رجال الأعمال الطامحين لمكانة سياسية. الذين حاولوا خصخصة جميع القطاعات الاقتصادية، وخاصة بعدما تأكد طموح جمال مبارك لوراثة الرئاسة. فقد راهن الكثيرون ممن كانوا يهتمون بالشأن المصري على أن الجيش هو الأكثر احترافية وسط دول المنطقة. إلا أن الانقلاب العسكري الذي قاده وزير الدفاع ضد السلطة الشرعية، ينبئ بعودة العسكر للسلطة مع نية البقاء مطولا فيه افقد لاقت كل محاولات المنافسة رفضا وعنفا من طرف السلطة. فهذا التصرف يظهر درجة تخلف الاحترافية لدى هذه المؤسسة. فالجيش هنا لا يتدخل ليحكم غيره فمجرد امتلاكه بشكل حصري لقوة الإكراه داخل المجتمع تجعله يمتلك الإحساس بضعف جميع الفئات الأخرى.

ذهب الكثيرون إلى الجزم بأن عودة العسكر إلى الساحة السياسية وتنفيذهم الانقلاب، ما هو إلا سيناريو أعد داخل مخابرهم، فكان سند المتظاهرين وامتنع عن التدخل حتى أنه حين نشر قواته كان لحماية المتظاهرين من بطش قوات الداخلية ومليشيات "البلطجية"، الذين حاولوا بكل السبل فض الاعتصامات. فالجيش ترك الرئيس وحيدا يواجه آخر أيامه واختار الجهة المقابلة. ولما تم الاتفاق بين الجيش والإخوان من أجل إبقاء الامتيازات، وعدم تعرض المخصصات المالية للرقابة الحكومية والبرلمانية. هنا قبل بتنطيم انتخابات رئاسية وبعدها قرر المرور للمرحلة الثانية و تسلم السلطة بالقوة.

المراجع باللغة العربية:

1. باراني، ز. (2017). كيف تستجيب الجيوش للثورات؟ ولماذا؟، ترجمة :عبد الرحمان عياش، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر.
2. بشارة، ع . (2017). الجيش والسياسة: إشكاليات نظرية ونماذج عربية، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
3. عبد الله يونس، م، "إندماج متصاعد:'شكاليات العلاقات المدنية العسكرية في اسرائيل" السياسة الدولية ع190(2012)، تحميل 20-11-2012، ص ص_22-32 https://dokupdf. com
4. عبد الرحمن حسن، ح. (1996). العسكريون والحكم في أفريقيا: دراسة في طبيعة العلاقات المدنية العسكرية، القاهرة:مركز دراسات المستقبل الإفريقي.
5. عبد الرحمن حسن، ح. (2002). دراسات في النظم السياسية الافريقية، جامعة القاهرة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية كتب دراسية .
6. عبد العال، ر. (2018). العلاقات المدنية العسكرية بين النظريات التقليدية والحديثة. http // :al-khabr. com.
7. عثمان، ط . (2012). مصر على شفير الهاوية: من ثورة عبد الناصر إلى ملايين ميدان التحرير، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر.
8. عمارة، م. ن العلاقات المدنية العسكرية والتحديات الجديدة دراسات إستراتيجية ع12 (2010)ص ص. 117-125
9. سميث، بي . سي . (2005). كيف نفهم سياسات العالم الثالث والتنمية، ترجمة: خليل كلفت، القاهرة: المركز القومي للترجمة.
10. سليمان، ه، (2015). العلاقات المدنية العسكرية والتحول الديمقراطي في مصر بعد ثورة 25يناير، الدوحة: المكز العربي للابحاث ودراسة السياسيات.
11. هلال، ر . (1991). السيف والهلال تركيا من اتاتورك الى اربكان الصراع بين المؤسسة العسكرية والاسلام السياسي (القاهرة: دار الشرق الاوسط) .

المراجع باللغة الاجنبية:

1. Blondel,J. (1995). Comparative Government an Introduction, London :Prentice Hall.
2. Dahl,R . (2001) . De la Démocratie,Traduit, par Monique Berry,(paris :jouve.
3. Huntington, S. (1957). The Soldier and The State(New York: Vintage book.
4. Thomson,A . (2000), An Introduction to African Politics ,London : Routledge.
5. Vincent Romani, « Egypte 2010 : Fin de Régime ou Fin de règne ? » Afrique de Nord Moyen-Orient : révolution Civique,Boulversement Politiques Reptures Stratigique,Edition2012